

أزمة الدستور الجديد تطل بقرونها

مصادر لـ «الميثاق»: المشروع يتضمن نصوصاً تثير خلافات للتمديد للرئيس هادي

استطاعت لجنة صياغة الدستور ان تسجل رقماً فلكياً على مستوى العالم في طول فترة صياغة دستور جديد لليمن، حيث انها تعمل منذ حوالي عام ولم تنجز صياغة الدستور اليمني الجديد إلى الآن على الرغم من أن الأسس الرئيسية قد تم صياغتها في مؤتمر الحوار الوطني.. كما سجلت اللجنة رقماً قياسياً على مستوى العالم في كونها أول لجنة تصيغ دستوراً يمينياً بمشراكة ألمانية وفرنسية وإماراتية وعبر خبراء أجانب أيضاً لإنجاز هذه المهمة الشاقة التي تعد من ضمن المعجزات المحققة للبشرية..



المؤتمر
نور ونار

احمد غيلان

كانوا يقولون أنه حزب السلطة .. أخذوا السلطة .. وبقي المؤتمر..
كانوا يقولون أنه حزب الدولة .. استلموا الدولة بكل تفاصيلها .. وبقي المؤتمر..
كانوا يقولون أنه يستقوي بالجيش والامن .. بأيديهم الجيش والامن .. وبقي المؤتمر..
كانوا يقولون أنه يستقوي بالخرزينة والبنك المركزي .. صارت كلها بأيديهم .. وبقي المؤتمر..
كانوا يقولون أن المؤتمر ليس سوى أموال ونفقات يتم بها شراء الذمم وجمهرة البسطاء والمرترقة .. صادروا أموال المؤتمر وحساباته .. وبقي المؤتمر..
كانوا يقولون أنه الرئيس وكبار المسؤولين:
وفي عام 2011 م نفذوا جريمة مسجد الرئاسة ليغتالوا الرئيس وكبار المسؤولين النافذين .. وغادر جميعهم بين الحياة والموت ولمدة اقتربت من العام وهم جميعاً خارج البلاد .. لكن المؤتمر لم يغادر الحياة والوجود ..
دمروا مقر المؤتمر في الحصة اعتدوا على مقراته وممتلكاته في المحافظات .. اغتالوا العشرات من قيادات وكوادر المؤتمر .. أقصوا الأرف المؤتمريين من وظائفهم .. وبقي المؤتمر .. أغلقوا قناة «اليمن اليوم» .. اقتحموا جامع الصالح .. وبقي المؤتمر ..

اليوم وصلوا عند المقرات والإحجار والأثاثات .. لا يزال الوهم يستبد بهم أن المؤتمر الشعبي العام عبارة عن مبنى أو دولا ب وثائق أو بطاقات أو قصاصات..
يا هؤلاء: المؤتمر ليس السلطة ولا أجهزة الدولة.
يا هؤلاء: المؤتمر ليس الجيش ولا الامن ولا أجهزة الدولة.
يا هؤلاء: المؤتمر ليس وزارة المالية ولا الخزانة العامة ولا البنك المركزي.
يا هؤلاء: المؤتمر ليس علي عبدالله صالح ولا الإيراني ولا المسيري ولا هادي ولا مهدي ولا أي اسم يخطر ببالكم..
المؤتمر شعب لا يختص في فرد.
المؤتمر بحر لا تفرقه أو تجرفه موجة.
المؤتمر بركان لا تحرقه جمرة غضب.
المؤتمر عاصفة / إعصار / لا يمكن أن تنال منه نفخة نافخ كبير..
المؤتمر نور لمن يعشق النور ونار لمن يحاول إضرام النيران في هذا الوطن..
المؤتمر أكبر بكثير من أن تطل تفاصيله خيالاً تكتم وأفاقكم..
والمؤتمر أكبر وأصعب حتى من أن تنال منه السوس التي تزعجونها في مفاصله من حين إلى حين..
المؤتمر شجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء،
المؤتمر حزب الوطن وضيمير الشعب
فليبحث الآخرون عن أنفسهم وجذورهم وصلاتهم قبل أن توسوس لهم نفوسهم المساس بالمؤتمر كيانا وعضوا وقوة..



ولعل الشارع اليمني يدرك أن تمديد عمل لجنة صياغة الدستور هو بهدف تمديد الفترة الانتقالية للرئيس هادي ولعرقلة تنفيذ مخرجات الحوار والحيلولة دون إجراء الانتخابات، وليس هذا فحسب بل مازالت الرئاسة تحتفظ بورقة السجل الانتخابي والورقة الأمنية لتعطيل إجراء مثل هذه الانتخابات..
وفي الوقت الذي أثار ماطلة لجنة صياغة الدستور استياء الداخل والخارج فقد تحول هذا الاستياء إلى وسيلة ضغط خارجية اضطرت الرئيس هادي إلى أن يعلن قبل اسبوع ان النسخة النهائية للدستور الجديدة أصبحت جاهزة،

وأكدت ذلك اللجنة نفسها وزادت أن وعدت بأنه سيتم الإعلان عن ذلك اليوم الاثنين..

وعلمت «الميثاق» من مصادر مطلعة ان صياغة الدستور قد تمت بصورة مخالفة لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني، إضافة إلى تضمينه نصوص تتعارض مع حقوق الإنسان والمواثيق الدولية بهدف افعال أزمة سياسية جديدة بين المكونات السياسية في البلاد بغية عرقلة الاستفتاء عليه ورفض التمديد اجبارياً للرئيس هادي للمرة الثانية..

هذا وتؤكد مؤشرات ومعطيات عدة أن مشروع الدستور الجديد الذي يصاغ في غرفة مغلقة ومظلمة ولا أحد يعرف عن مواده أي شيء، سيتسبب في أزمة سياسية جديدة ربما تكون الأكبر والأخطر في سلسلة الأزمات التي عصفت بالبلاد منذ تولي الرئيس عبد ربه منصور هادي السلطة.

فهذا الدستور الذي تعكف لجنة صياغته على مراجعته بصورته النهائية منذ أكثر من شهر في العاصمة الإماراتية أبو ظبي، لم ولن يحظى بالإجماع الذي يتطلبه إنجازها وطرحه على الاستفتاء الشعبي العام.

وفي الوقت الذي كوّر فيه الرئيس هادي في عدة

عدم إنجاز السجل الانتخابي ورقة تستخدمها السلطة لعرقلة الانتخابات

السياسية في اللجنة العليا للانتخابات التي ستشرف على الاستحقاقات الانتخابية، فكيف سيتم إجراء الاستفتاء على الدستور والانتخابات؟

والمشكلة الأهم في مسألة صياغة الدستور، تتمثل في أن مشروع الدستور يصاغ وكأنه سر من أسرار الدول العليا ولا يعلم أي شخص كيف تتم عملية صياغة بنوده ومراحل الصياغة وكيف تم حل مسألة البنود الخلافية، فإذا كان الدستور سيعتمد على مخرجات الحوار الوطني الذي أخفق في معالجة كثير من القضايا الجوهرية لافتقادها الإجماع، فكيف سيتعامل معها الدستور؟

كل هذا يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، أن عام "2015م" سيكون مصيرياً بامتياز، فإما ينخرط الرئيس والأطراف السياسية في حوار لإنهاء كافة المسائل العالقة "وهذا مستبعد"، وإما ستتهي هذه المسائل العملية السياسية والمرحلة الانتقالية برمتها، لأن تجربة عام 2014م أثبتت أن أي قضية خلافية من الصعب بل من المستحيل تجاهلها ولن تمر إلا بجلها حلاً شاملاً وليس ترقيعياً.

إنجاز الدستور والاستفتاء عليه وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، فإن هناك عقبات كبيرة تقف أمام إنجاز تلك الخطوات وهاذي يلعلها جيداً، ومن شأن هذه العقبات أن تعطل تلك الخطوات ليتم تمديد الفترة الانتقالية لمدة أطول وتظل اليمن تدور في حلقة مفرغة من الأزمات والمشاكل المعقدة والمركبة.

المجلس السياسي لانصار الله في بيانه الأخير شدد على عدة خطوات تضمنها اتفاق السلم والشراكة الوطنية، ولم يتم إنجاز أي منها حتى الآن.. وتتضمن تلك الخطوات إعادة تشكيل الهيئة الوطنية وإعادة النظر في تحديد الأقاليم وتوسيع مجلس الشورى..

وإذا كان حتى الآن لم يتم تمثيل كافة المكونات

لقاءات بمسؤولين دوليين وشخصيات سياسية يمنية، أن مسودة الدستور "الذي يستند على قيام دولة اتحادية من ستة أقاليم" ستكون جاهزة خلال أيام قليلة لطرحتها على الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، تمهيداً لمراجعتها وطرحتها على الاستفتاء، فإن أطرافاً سياسية مشاركة في العملية السياسية أعلنت رفضها تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم، وأكدت أن "اتفاق السلم والشراكة الوطنية" يتضمن إعادة النظر في تحديد الأقاليم ومسألة شكل الدولة.

وفي الوقت الذي يبسط فيه الرئيس هادي كل الأزمات والمشاكل، ويروج لقراب تنفيذ عدة خطوات لإنهاء الفترة الانتقالية والتي تتضمن

لشراء ولاءات شخصية

هادي يعين 7 محافظين جدد والمكونات السياسية ترفض قراراته

استمراراً لعملية الاقصاء للقوى السياسية لصالح ما اسماه «جماعات العنف المسلح» في إشارة للحوثيين.. وأضاف: ان تلك القرارات تعد انتهاكاً صارخاً لسانر الاتفاقات التي تحكم المرحلة.

ورغم تأكيدات خبراء سياسيين بأن التعيينات كشفت عن سطوة جماعة انصار الله على صانع القرار بشكل مواز لسلطوتهم التي تفرضها على الأرض من خلال الانتشار العسكري في المحافظات ورغم ذلك إلا ان جماعة انصار الله حذرت مما اسمته محاولة الالتفاف على اتفاق السلم والشراكة..

وقالت في بيان صادر عن مجلسها السياسي: ان أي خطوة او قرار او تعيين يجب ان يخضع لمضامين ومحددات اتفاق السلم والشراكة الوطنية وفي مقدمتها البندين الأول والسادس اللذين أكدوا على وجوب تحقيق الشراكة الفعلية في كل مؤسسات وأجهزة الدولة على مستوى المركز والمحافظات بما يضمن التمثيل العادل لكافة القوى والمكونات السياسية في تلك المؤسسات والأجهزة في إشارة إلى قرارات التعيين التي يصدرها الرئيس عبد ربه منصور هادي.

وكان الرئيس هادي عين الاسبوع الماضي سبعة محافظين جدد في خطوة غير مسبوقه مجملهم دينون له بالولاء والتأييد.

لاققت القرارات الاخيرة التي اصدرها الرئيس عبد ربه منصور هادي بتعيين سبعة محافظين ل: عدن وحضرموت وذمار والحديدة والمهرة وصعدة والجوف، لاققت رفضاً من عدد من المكونات السياسية.

ناطق المؤتمر : سياسة الاقصاء والبحث عن مؤيدين وراء التعيينات الأخيرة

المشترك : سنتخذ موقفاً واضحاً ومعلناً إذا لم يبلغ الرئيس القرارات

الإصلاح : القرارات تعد انتهاكاً صارخاً لسانر اتفاقات المرحلة

الناصري : التعيينات مخالفة لقانون السلطة المحلية ولا تلي طموحات الناس

أنصار الله : نحذر من محاولة الالتفاف على اتفاق السلم والشراكة عند اتخاذ أي قرار

لقانون السلطة المحلية. وقال الأمين العام للتنظيم الناصري عبدالله القدسي في كلمة له الخميس: على رئيس الجمهورية إصدار تعيينات وتغييرات حسب مخرجات الحوار وليس حسب التوازنات والارضاء وعليه الابتعاد عن الولاءات.

حزب الإصلاح من جهته أعلن رفضه لقرارات التعيينات الاخيرة التي أصدرها الرئيس هادي. ووصف الإصلاح في بيان صادر عنه تلك القرارات بأنها تعد

القانون والاتفاقات الموقع عليها من قبل كل المكونات السياسية.. محذراً من اتخاذها موقفاً واضحاً ومعلناً في حال استمرار نهج تجاهل القوى السياسية ونقض الاتفاقات المبرمة وتجاوز مبدأ الشراكة المتفق عليه، كما طالبت الرئيس هادي بالعودة الى الحق وعدم المكابرة وراء الخطأ والغاء تلك القرارات واخضاعها للتشاور مع المكونات السياسية.

إلى ذلك وصف التنظيم الوندوي الشعبي الناصري قرارات تعيين المحافظين بأنها لا تلي طموحات الناس وانها مخالفة

وبهذا الخصوص أكد الناطق الرسمي للمؤتمر الشعبي العام وحلفائه الاستاذ عبده الجندي: ان التعيينات الاخيرة تمت بغرض البحث عن مؤيدين وأتباع على حساب الكفاءة، وأضاف في مقاله الاسبوعي لصحيفة «الميثاق»: الاسلوب الجديد

للتعيينات الاخيرة- المحسوبة شكلاً على هذا الطرف أو ذلك، لكنها مضموناً مخلصه للرئيس هادي- كشف التكتيك المفضوح الذي تم ممارسته مع المؤتمر الشعبي العام، وهو في القرارات الاخيرة تجاوز ذلك الى اقصاء المحافظين الاصلاحيين واستبدالهم بأشخاص تابعين له نصبوه ممثلين وحيداً للمؤتمر متصرفاً بما له من الحصة باعتباره الطرف الاول في المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية المزمعة.

كما اصدرت احزاب اللقاء المشترك بياناً أكدت فيه رفضها للقرارات التي وصفتها بالمخالفة للاجراءات الواجب اتباعها دستورياً وقانونياً ومخرجات الحوار الوطني واتفاق السلم والشراكة..

وفيما نبه المجلس الأعلى للمشارك لخطورة استمرار إصدار قرارات تعيين بطريقة مخالفة للقانون والدستور قال: ان إصدار قرارات التعيين بتلك الصورة تعمل على خلق مزيد من الأزمات وارباك المشهد السياسي وعرقلة سير العملية السياسية.. وطالبت احزاب المشترك الرئيس هادي والحكومة باحترام